نحو نموذج اقتصادي جديد لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستدامة

-من بداية تطبيق النموذج 2016 إلى غاية سنة 2023-

"Towards a New Economic Model for Diversifying the Algerian Economy and Achieving Sustainability"

-From the beginning of the model application in 2016 until the year 2023-

سابق نسيمة *

مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية LEEIL

جامعة باتنة 1، الجزائر

nassima.sabeg@univ-batna.dz

تاريخ الإستلام: 2025/05/21 تاريخ القبول: 2025/09/11 تاريخ النشر: 2025/11/22

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو الذي أُعلن عنه في الجزائر سنة 2016، باعتباره أحد أبرز المبادرات التي تبنّتها الحكومة للخروج من التبعية الهيكلية لعائدات المحروقات، وتسعى الورقة إلى استكشاف الأهداف الاستراتيجية التي يتضمنها هذا النموذج، وتفكيك محاوره وآليات تنفيذه، مع تقييم مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي يعزّز استدامة النمو الوطني، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي لتحليل تجربة الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، إضافة إلى المنهج النقدي لتشخيص اختلالات هذا النموذج وتحديد الثغرات التي تعيق تحقيق أهدافه، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا النموذج، رغم طابعه الطموح، يعاني من ضعف في آليات التطبيق وغياب خطة تنفيذية واضحة، إلى جانب استمرار التحديات الهيكلية ،كما أبرزت النتائج أن محدودية الإصلاحات المؤسساتية والمالية وعدم إشراك القطاع الخاص بفعالية قلّص من أثر هذا التوجه الإصلاحي. وخلصت الدراسة إلى أن إنجاح النموذج يقتضي إرادة سياسية حقيقية، إصلاحات جذرية، وتفعيل دور الفاعلين الاقتصاديين خارج القطاع النفطي.

الكلمات المفتاحية: نموذج اقتصادي جديد، إستدامة، إصلاحات، تنويع اقتصادي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to provide a critical analysis of the new economic growth model announced in Algeria in 2016, as one of the most prominent initiatives adopted by the government to escape the structural dependency on hydrocarbon revenues. The paper seeks to explore the strategic objectives included in this model, dismantle its components and implementation mechanisms, and evaluate its ability to achieve economic diversification as a strategic option that enhances the sustainability of national growth. The study relied on a descriptive analytical approach to present the theoretical concepts of economic diversification, an inductive approach to analyze Algeria's experience under the new economic model, in addition to a critical approach to diagnose the imbalances of this model and identify the gaps that hinder the achievement of its objectives. The study found that this model, despite its ambitious nature, suffers from weak implementation mechanisms and a lack of a clear executive plan, along with the continuation of structural challenges. The results also highlighted that the limited institutional and financial reforms and the ineffective involvement of the private sector have reduced the impact of this reform direction. The study concluded that the success of the model requires genuine political will, radical reforms, and the activation of the role of economic actors outside the oil sector.

Keywords: New Economic Growth Model, Sustainability, Structural Reforms, Economic Diversification, Algeria.

JEL Classification: O11, O40, O44, O25, O38, Q56

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يشكّل التنويع الاقتصادي أحد المحاور الاستراتيجية التي تسعى إليها الدول ذات الاقتصاد الريعي، وعلى رأسها الجزائر، في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات، وضغوطات التمويل العمومي، وتزايد الحاجة إلى بناء اقتصاد وطني أكثر توازنًا واستدامة، وقد جاء اعتماد النموذج الاقتصادي الجديد للنمو منذ عام 2016 كمحاولة جادة للخروج من التبعية المفرطة لعائدات النفط، من خلال رسم خارطة طريق لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية، دعم الصناعات التحويلية، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعلى الرغم من الطموحات التي حملها هذا النموذج، إلا أن تطبيقه العملي واجه عدة عراقيل وتحديات، ما يدعو إلى تقييم فعاليته، وفهم آليات تفعيله، وتحليل مدى انسجامه مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

-إشكالية الدراسة: بناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

-ما دور النموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان استدامة التنمية في الجزائر؟

وينبثق عن إشكالية البحث التساؤلات الفرعية التالية:

-إلى أي مدى يُمثل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إطارًا فعّالًا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

-إلى أي حد يُعد تنفيذ إصلاحات هيكلية شرطًا أساسيًا لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر؟

-ما هي أبرز العقبات التي تعرقل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر وتحدّ من قدرته على تحقيق أهدافه؟

-الفرضيات الرئيسية:

-يشكل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو خطوة جادة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-تحقيق الأهداف المعلنة للنموذج الاقتصادي يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة.

-يعاني نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر من مجموعة من العقبات التي تحدّ من فعاليته في تحقيق أهدافه التنموية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في تناول المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي وأبعاده المختلفة، كما تم توظيف المنهج الاستقرائي لتحليل تجربة الجزائر في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، وذلك من خلال تتبع تطور السياسات والإجراءات المعتمدة منذ سنة 2016 حتى الآن، مع الاستناد إلى التقارير الرسمية، الدراسات الأكاديمية، والبيانات الإحصائية المتاحة.

كما تم الاستعانة بالمنهج النقدي لتحليل الاختلالات التي تعتري النموذج الحالي، والوقوف على الثغرات التي تحول دون تحقيق أهدافه، بهدف الخروج بخلاصات وتوصيات عملية لتفعيل دوره في مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي من أبرز الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، لا سيما في الدول ذات الاقتصاد الريعي المعتمد على مورد وحيد في التصدير، وتكمن أهمية هذا المفهوم في دوره المحوري في تعزيز مسار التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحقيق معدلات نمو مستدامة، إلى جانب الإسهام في خفض معدلات البطالة وتحسين فرص التشغيل، كما يُعد التنويع الاقتصادي أداة استراتيجية لتقليص مستويات التبعية للخارج، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني

على الصمود في وجه الأزمات، خصوصًا تلك الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأولية وعلى رأسها المحروقات في الأسواق العالمية، ومن ثم فإن تبني سياسات فعالة للتنويع يساهم في ترقية موقع الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاديات الدولية.

2. 1. مفهوم التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي عدة تعاريف نذكر من بينها (بقة و عز الدين، 2023، صفحة 98) :

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى إعادة تشكيل هيكل الإنتاج الوطني من خلال خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بما يساهم في تقليل الاعتماد المفرط على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، وتؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى، قادرة على خلق فرص عمل أكثر إنتاجية لليد العاملة الوطنية، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كما يُمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تستهدف تقليص الاعتماد على عدد محدود من الصادرات، والتي تكون غالبًا عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية أو انخفاض الطلب عليها، ويمكن تحقيق هذا التنويع إما بشكل أفقي من خلال تطوير سلع جديدة ضمن نفس القطاع، أو بشكل رأسي بإضافة مراحل متقدمة من التصنيع والمعالجة لتلك السلع.

ويُنظر إلى التنويع الاقتصادي أيضًا على أنه تبني سياسات استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق السلع والخدمات التي تنتجها الدولة، وتغيير تركيبة الصادرات بإدخال منتجات جديدة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، اقتحام أسواق جديدة، خلق بيئة مشجعة للاستثمار، وتقليص أثر التقلبات الاقتصادية الكلية على المدى القصير.

ويُعرَّف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه التوجه نحو توسيع قاعدة مصادر الدخل الأساسية في الدولة، بما يُعزّز قدراتها الإنتاجية ويُمكّنها من تحسين موقعها ضمن بيئة الاقتصاد العالمي التنافسي، ويتم ذلك عبر تطوير قطاعات اقتصادية متعددة (بن يوب و بوفلفل، 2017، صفحة 6)، حتى وإن لم تكن ذات ميزة تنافسية عالية في البداية (باهي و روابنية، 2016، صفحة 15) ، مع العمل على رفع كفاءتها تدريجياً لتصبح بديلاً مستداماً للقطاع الريعي الأحادي، وعلى رأسه قطاع المحروقات. كما يُفهم التنويع الاقتصادي على أنه تقليص الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز، من خلال تنمية قطاعات غير نفطية وتوسيع قاعدة الصادرات والإيرادات البديلة (شكوري، 2012، صفحة 63) .

انطلاقًا من هذه التعريفات، يمكن القول إن التنويع الاقتصادي يمثل مسارًا استراتيجيًا يهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، وتنمية مصادر الدخل الأخرى، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية، وتوفير فرص العمل، والحد من البطالة، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وهناك جملة من الأسباب والدوافع التي تدفع الدول إلى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، بهدف توسيع قاعدة مصادر الدخل وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه الأسباب نذكر ما يلي:

-**تقليل المخاطر الاستثمارية** :يسهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص استثمارية جديدة، ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد.

-**خفض المخاطر المرتبطة بتراجع عائدات التصدير** :تعتمد بعض الاقتصادات ذات التنوع المحدود على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية، وعند تراجع أسعار التصدير، تتناقص عوائد النقد الأجنبي، مما يقيّد قدرة الدولة على تمويل وارداتها أو دعم خطط التنمية الاقتصادية.

-**رفع إنتاجية رأس المال البشري** :يساهم التنويع الاقتصادي في تحفيز استخدام أكثر كفاءة لرأس المال البشري، من خلال خلق فرص جديدة في قطاعات متنوعة، مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو.

-**تعزيز الروابط البينية بين القطاعات الإنتاجية** :يؤدي تنوع القاعدة الاقتصادية إلى توطيد العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات، مما يولد آثارًا خارجية إيجابية تعزز الإنتاج والنمو الاقتصادي.

-**الحد من تذبذب الناتج المحلي الإجمالي** :يؤدي التركيز على عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب كبير في الناتج المحلي، في حين يسهم التنويع في استقرار الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

-**خلق فرص عمل جديدة** :يدفع التنويع الاقتصادي نحو نمو مستدام من خلال توسعة النشاط الاقتصادي وتشابك القطاعات، مما يزيد من الطلب على اليد العاملة، ويؤدي إلى تقليص معدلات البطالة.

-**زيادة القيمة المضافة** :يساهم التنويع الرأسي في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث تصبح مخرجات قطاع ما مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى، مما يرفع من القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني.

2.2 . أشكال التنويع الاقتصادي:

يتخذ التنويع الاقتصادي عدة أبعاد وجوانب تختلف باختلاف هيكل الاقتصاد وموارده، ويمكن تصنيفها إلى شكلين رئيسيين (باهي و شعابنية، 2017، صفحة 11):

-التنويع في الهيكل الإنتاجي الصناعي المحلي:

يرتبط هذا الشكل من التنويع بإعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية، خاصة في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية والموارد الطبيعية، يهدف هذا النوع من التنويع إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال الانفتاح على أنشطة صناعية جديدة، قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطوير المهارات، ويساهم هذا التنويع في تجاوز ما يُعرف بـ"لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي"، كما يُعد ركيزة أساسية للتحول الهيكلي نحو قطاعات أكثر تنوعًا وابتكارًا، ويعكس قدرة الدولة على تقليص تبعيتها لمورد وحيد وبناء قاعدة إنتاجية قوية في قطاعات متعددة، ما يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

-التنويع الخارجي (تنويع الصادرات والأسواق):

لا يقل هذا الشكل من التنويع أهمية عن سابقه، حيث يسعى إلى توسيع سلة الصادرات من جهة، والانفتاح على أسواق جديدة من جهة أخرى، لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الوجهات التصديرية، فالتعرض المفرط لطلب سوق واحدة يمكن أن يُحدث تقلبات حادة في الأداء الاقتصادي عند انخفاض هذا الطلب. وبالتالي، فإن تنويع الأسواق سواء من خلال استهداف الأسواق الإقليمية الصاعدة أو إعادة اكتشاف إمكانيات السوق المحلية يساعد على تقليل المخاطر التجارية، أما على مستوى المنتجات، فإن تحسين الجودة وتقليص تكاليف الإنتاج يفتحان آفاقًا واسعة أمام المنافسة الدولية، مما يمنح الاقتصاد مزايا تنافسية إضافية في السوق العالمية.

3.2. محددات التنويع الاقتصادي:

يتأثر التنويع الاقتصادي بعدد من العوامل الأساسية التي تشكل الإطار الداعم لتحقيق تحول هيكلي فعّال وشامل للاقتصاد، ومن بين أهم هذه المحددات ما يلي (OECD/United Nations , 2011, p. 15):

-مؤشرات الحوكمة:

تُعد الحوكمة الرشيدة من المرتكزات الأساسية لتحقيق بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، إذ تتطلب عملية التنويع صياغة وتنفيذ سياسات فعّالة تستهدف دعم القطاعات الناشئة، وتهيئة بيئة تسمح لها بالنمو والمساهمة في الناتج الوطني. كما أن نجاح هذه السياسات على المستوى الإقليمي يتطلب تنسيقًا محكمًا بين مختلف الفاعلين، من صناع القرار

والمؤسسات المعنية، بما يخلق قيادة تنفيذية قوية توجه المسار الاقتصادي نحو التنويع، ويُعزز ذلك من خلال وجود إدارة رشيدة للموارد الطبيعية، وإطار قانوني وتشريعي مستقر يدعم مناخ الأعمال ويشجع على جذب الاستثمارات.

- دور القطاع الخاص:

وفقًا لما تراه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن التنويع الاقتصادي يتطلب تقليص هيمنة القطاع العام، مقابل دعم تنامي دور القطاع الخاص، فالمؤسسات الخاصة تملك القدرة على الابتكار واستكشاف قطاعات غير مستغلة، وخاصة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، لذلك يصبح من الضروري أن تعمل الدولة على إزالة العوائق البيروقراطية، وتوفير بيئة عادلة ومتساوية بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز ريادة الأعمال بسياسات صناعية وتجارية ملائمة، بما يعزز من مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي.

- الموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية دورًا مزدوجًا في عملية التنويع، فمن جهة، يمكن أن تُمثل مصدرًا مهمًا لتعزيز الصادرات وتوليد القيمة المضافة من خلال استغلالها في الصناعات التحويلية، ومن جهة أخرى، فإن العديد من الدول خاصة في إفريقيا ومنها الجزائر لا تستثمر هذه الموارد بالشكل الأمثل، نتيجة غياب رؤية سياسية واضحة لترجمتها إلى استثمارات منتجة، مما يحد من مساهمتها الفعلية في تنويع القاعدة الاقتصادية.

- العوامل الإقليمية:

تُعد التكتلات السياسية والاقتصادية الإقليمية من العوامل المحفزة للتنويع، فهي تفتح المجال أمام الاندماج الاقتصادي، وتعمل على إزالة الحواجز الجمركية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتحسين مناخ الاستثمار، وبهذا، تتيح فرصًا أوسع للأسواق، وتُعزز من قدرة الدول الأعضاء على الدخول في سلاسل إنتاج إقليمية.

-الإطار الدولي:

يشير الإطار الدولي إلى مستوى انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق الخارجية، والذي يتجسد من خلال الانخراط في التكتلات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، فكلما زاد هذا الانفتاح، ارتفعت فرص الولوج إلى أسواق جديدة بمنتجات متطورة، ما يسهم في دعم مسار التنويع، كما يوفر التعاون الدولي فرصًا للاستفادة من المساعدات الفنية والتقنية التي تقدمها المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ما يعزز من كفاءة السياسات الاقتصادية.

- القدرات المؤسسية والموارد البشرية:

تُعد كل من البنية التحتية المتطورة والموارد البشرية المؤهلة من المقومات الأساسية لنجاح عملية التنويع. فوجود موانئ ومطارات وشبكات نقل حديثة يسهل عمليات التصدير، بينما تسهم الكفاءات البشرية المنفتحة على اقتصاد المعرفة في تحفيز الابتكار وتعزيز روح المبادرة لدى المؤسسات، هذا التكامل بين العنصر البشري والبنية المؤسسية ينعكس إيجابًا على جودة المنتجات الوطنية، ويمنحها قدرة تنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

3. آليات التنويع الاقتصادي: نحو نموذج اقتصادي جديد للنمو

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه الاقتصاد الجزائري، برزت الحاجة الملحة إلى اعتماد آليات فعّالة للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز، ويأتي النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كخطة استراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز قطاعات إنتاجية متنوعة تساهم في تحقيق نمو مستدام وشامل.

1.3. تعريف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

أُعلن رسميًا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو يوم الإثنين 10 أفريل 2016، وشرعت الحكومة في تطبيقه فعليًا بتاريخ 5 جوان 2016، خلال اجتماع "الثلاثية" الذي ضم الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومنظمات أرباب العمل بالعاصمة الجزائر. وقد تم اعتماده لاحقًا من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016.

يمثل هذا النموذج خطة استراتيجية للخروج من التبعية المفرطة للمحروقات، ويهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد متنوع ومستدام، وقد تضمن مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، كما تم نشر تفاصيله في وثيقة رسمية من 21 صفحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

يرتكز هذا النموذج على تعزيز الإيرادات العمومية بما يسمح بتغطية النفقات التشغيلية، وتقليص عجز الميزانية تدريجيًا مع بداية عام 2019، من خلال تعبئة الموارد المالية من السوق الداخلية. كما يركز على تنويع القاعدة الاقتصادية، خاصة عبر:

- رفع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بمعدل سنوي قدره 6.5% خلال الفترة 2020–2030،
- مضاعفة الدخل الفردي،
- زيادة مساهمة الصناعات التحويلية إلى 10% من الناتج الداخلي الخام،
- دعم الانتقال الطاقوي وتنمية الصادرات خارج المحروقات، بما يعزز الأمن الغذائي ويضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

2.3. أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى إرساء أسس اقتصاد وطني متنوع ومستدام، من خلال تحقيق الأهداف التالية (رشام، قاصمي، و آسيا، 2023):

- ضمان مسار نمو اقتصادي مستمر، مع العمل على مضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي.
- تحديث القطاع الفلاحي ورفع فعاليته الإنتاجية.
- إنجاز انتقال طاقوي فعّال، يقوم على ترشيد استخدام الطاقة وتوسيع الاعتماد على المصادر المتجددة.
- تنويع الصادرات، لتقليص الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات.

وتتم ترجمة هذه الأهداف إلى محاور عملية وفق التوجهات التالية:

-**تنويع القاعدة الصناعية:** عبر دعم الاستثمارات المنتجة في القطاعات التي تملك فيها الجزائر مزايا تنافسية، مثل:

- الصناعات الغذائية
- الصناعات الصيدلانية
- السياحة
- الأنشطة ذات القيمة المضافة بعد استغلال المحروقات
- الأنشطة المرافقة لاستغلال الموارد المنجمية

-**تأمين وتنويع الموارد الطاقوية:** وذلك من خلال:

- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة
- تطوير واستخدام الطاقات المتجددة كبديل مستدام

-**توزيع التنمية الصناعية على المستوى الإقليمي**: من خلال:

- إعداد خريطة استثمارية تعكس التوزيع الإقليمي العادل للمشاريع
- تنفيذ برنامج لإنشاء وتسليم 50 منطقة صناعية جديدة تدريجيًا

-**تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات:** عبر:

- تهيئة الظروف الملائمة لتطوير الصادرات غير التقليدية
- تحفيز إنشاء مؤسسات مصدرة
- دعم المبادرات التصديرية الناشئة

4. مراحل تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد:

يسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة خلال العقد المقبل، وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية متكاملة، تتمثل فيما يلي (روشو، 2021، صفحة 159) :

1.4. المرحلة الأولى :مرحلة الإقلاع(2019 – 2016) : تمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق في تطبيق النموذج، وتركز على:

- رفع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- إعادة التوازن الهيكلي للاقتصاد الوطني.
- تصحيح اختلالات الميزانية العامة للدولة عبر تنويع مصادر الإيرادات.
- تحقيق فوائض مالية بداية من آفاق سنة 2020.
- إرساء أسس نمو متوازن في مختلف القطاعات لضمان استقرار اقتصادي كلي.

2.4. المرحلة الثانية :مرحلة التحول(2025 – 2020) : تُعد هذه المرحلة مرحلة الانطلاق الفعلي نحو التنويع الاقتصادي والانتقال الطاقوي، حيث تتميز بـ:

- تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام.
- تحقيق معدل نمو سنوي يُقدّر بـ 6.5٪.
- تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات، خاصة في مجالي الزراعة والسياحة.
- الحد من الاستهلاك الداخلي للمحروقات، بما يضمن توجيهها نحو التصدير أو الصناعات التحويلية.

3.4. المرحلة الثالثة :مرحلة الاستقرار(2030 – 2025) : تمثل هذه المرحلة تتويجًا للمراحل السابقة، حيث يتم خلالها:

- استغلال القدرات المتراكمة والمتغيرات الاقتصادية بفعالية.
- توجيه تلك القدرات نحو ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- التحرر النهائي من التبعية الريعية للنفط، والانتقال إلى نموذج اقتصادي متنوع يوازي مستوى الدول الناشئة.

5. مرتكزات دعم النمو في إطار النموذج الاقتصادي الجديد:

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إرساء اقتصاد متنوع ومستدام، من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق التوازنات المالية، وتتمثل أبرز هذه المرتكزات فيما يلي:

1.5. تعزيز التوازن المالي الخارجي: يتم ذلك من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، عبر:

- اعتماد إجراءات مؤقتة مثل إصدار رخص الاستيراد للمتعاملين الاقتصاديين، بهدف الحد من استنزاف احتياطي الصرف.

- استبدال هذه الإجراءات لاحقًا بسياسات حمائية تشمل فرض رسوم جمركية مرتفعة تصل إلى 200%، لحماية المنتج المحلي وتقليل نزيف العملة الصعبة.

ولقد أثارت هذه السياسات جدلاً في أوساط المستثمرين المحليين والشركاء الأجانب، ما أدى إلى مراجعتها لاحقًا.

2.5. تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، تم التركيز على:

- تقديم تحفيزات وإعفاءات ضريبية.
- تسهيل إجراءات الحصول على العقار الصناعي.
- تبسيط المساطر الإدارية لتأسيس المؤسسات، خاصة في مجالات المناولة الصناعية، والابتكار الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

3.5. استكمال إصلاح القطاع البنكي: في إطار الإصلاحات الاقتصادية، تم التركيز على تطوير القطاع البنكي من خلال:

- الانتقال من نمط التسيير الإداري إلى التسيير الاقتصادي للمؤسسات المالية.
- تحسين كفاءة منح القروض، بما يخدم النشاط الاقتصادي ويعزز من فاعلية التمويل.

4.5.تطوير سوق رؤوس الأموال: بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير بدائل تمويلية للمؤسسات، تسعى الدولة إلى:

- تشجيع الشركات الوطنية على دخول البورصة.
- اعتبار بورصة الجزائر مرآة لقوة الاقتصاد والمؤسسات.
- دعم فتح رؤوس أموال بعض المؤسسات للشراكة الأجنبية، وفق شروط مدروسة.

6. **الركائز الاستراتيجية لتحديث الاقتصاد الوطني وفق النموذج الجديد للنمو:**

يسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الجزائري يُخرجه من التبعية الريعية ويضعه على مسار نمو شامل ومستدام. ويستند هذا التحول إلى مجموعة من التوجهات والسياسات الاستراتيجية، يمكن تلخيصها كما يلي (مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس، سبتمبر 2017، صفحة 15):

1.6تنويع القاعدة الصناعية: يرتكز النموذج على دعم الاستثمار المنتج، مع إعطاء الأولوية للقطاعات ذات المزايا النسبية مثل:

- الصناعات الإلكترونية والرقمية
- الصناعات الغذائية
- تركيب السيارات
- صناعات الإسمنت والحديد
- الصناعات الصيدلانية
- السياحة
- الأنشطة المرتبطة بالمحروقات والموارد المنجمية

ويتمثل الهدف الصناعي في رفع مساهمة الصناعة غير النفطية إلى 10%من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030، ما يتطلب تحقيق معدلات نمو صناعي سنوي مرتفعة، إلى جانب تقليص حصة قطاع الأشغال العمومية لصالح قطاعات التكنولوجيا والذكاء الصناعي.

2.6. تأمين وتنويع الموارد الطاقوية: يركّز النموذج على:

- ترقية النجاعة الطاقوية عبر خفض تبذير الطاقة
- تطوير الطاقات المتجددة
- استغلال الطاقات الأحفورية غير التقليدية، مثل الغاز الصخري

ويهدف إلى تخفيض نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف، من خلال عقلنة الاستهلاك وتوجيه الإنتاج للتصدير.

3.6.توزيع التنمية الصناعية إقليميًا:

- إعداد خريطة وطنية للاستثمارات الصناعية
- تحسين تسيير العقار الصناعي
- إنشاء وتسليم 50منطقة صناعية جديدة تدريجيًا

4.6. دعم الصادرات خارج المحروقات:

- مراجعة القانون الأساسي لشركة تأمين وضمان الصادرات
- إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات
- دعم المؤسسات الناشئة المصدرة
- تسريع وتيرة نمو الصادرات في مجالات :الفلاحة، الصناعة، والخدمات

5.6. إصلاحات هيكلية مرافقة:

- تطوير نظام استثماري جديد قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- ربط الاستثمار بالإنتاجية وتحقيق معدلات نمو أعلى
- تخفيض تدريجي لنفقات التجهيز من ميزانية الدولة ابتداءً من 2025
- مواصلة إصلاح النظام البنكي
- تطوير سوق رؤوس الأموال وتفعيل دور البورصة
- مراجعة السياسة الصناعية وإعادة تنظيم إدارة العقار الصناعي

6.6. الأهداف الكلية للنموذج:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6.5 %خلال الفترة(2030–2020)
- مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفردي بـ 2.3مرة
- تحسين ميزان المدفوعات عبر تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات
- إطلاق ديناميكية بديلة تقوم على قطاعات جديدة تحل محل المحروقات والأشغال العمومية

7.6.التحديات الأساسية للنموذج: لتحقيق هذا التحول، على الاقتصاد الوطني لابد من مواجهة أربعة عراقيل رئيسية:

1. حجم التغيرات في هيكل الإنتاج
2. تطور الدين الداخلي
3. تحسين قابلية الدفع الخارجية
4. إنجاح التحول الطاقوي

8.6.التوصيات النهائية لتفعيل النموذج:

- تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إصلاح منظومة "ممارسة الأعمال(Doing Business) "
- تفعيل نظام وطني فعلي للاستثمار في التجهيزات العمومية
- إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية
- تحديث منظومة الإحصاء الاقتصادي
- رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية

7. المحاور الاستراتيجية لتفعيل النموذج الاقتصادي الجديد :

من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، تم تحديد ستة محاور استراتيجية رئيسية، تمثل الأساس الذي يُبنى عليه التحول الهيكلي المنشود للاقتصاد الوطني، وهي كما يلي (مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس، سبتمبر 2017) :

1.7 . تحفيز روح المقاولاتية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرتكز هذا المحور على تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محركًا أساسيا للنمو الاقتصادي، من خلال:

- تقديم الدعم التقني والمالي لتلك المؤسسات
- تسهيل ولوجها إلى التمويل
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال

2.7 .تمويل الاستثمار: ويهدف إلى دعم النمو عبر:

- تقديم تسهيلات بنكية للمتعاملين الاقتصاديين
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- تعزيز ثقة المستثمرين في المناخ الاقتصادي الوطني

3.7 .تنشيط السياسة الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية: من خلال إعادة بعث المجمعات الصناعية الكبرى، لا سيما:

- مجمع الحديد والصلب بالحجار
- قطاع النسيج

ويُعد هذا التوجه خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد منتج ومتنوع.

4.7. تعزيز التنمية الصناعية وتنظيم العقار الصناعي: ويشمل:

- استرجاع العقار الصناعي غير المستغل
- إنشاء مناطق صناعية جديدة، خاصة في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
- وضع نظام فعال لإدارة وتخصيص العقار الصناعي

5.7. ضمان الأمن الطاقوي وتنويع مصادر الطاقة: يرتكز على:

- تحسين النجاعة الطاقوية
- ترشيد استهلاك الطاقة
- منح أولوية لتطوير الطاقات المتجددة كبديل مستدام

6.7.حوكمة النموذج الاقتصادي: تعتمد هذه الحوكمة على:

- ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة

- إخضاع السياسات الاقتصادية للرقابة القانونية
- ضمان فعالية تنفيذ السياسات التنموية

8.تفعيل النموذج في سياق الإصلاحات المالية:

تمت الإشارة إلى النموذج الاقتصادي الجديد في المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018، المتعلق بآلية متابعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، خاصة في إطار التمويل غير التقليدي، ويهدف إلى (المرسوم التنفيذي رقم 18-86 ، المؤرخ في 05 مارس 2018، صفحة 13):

- مواصلة تنويع الاقتصاد الوطني، مع تركيز خاص على القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات
- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن

ولتحقيق ذلك، تم اقتراح مجموعة من التدابير الداعمة، من أبرزها:

- تحسين العرض العقاري ورفع مستوى التمويل الاستثماري
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري
- تطوير أدوات دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات
- إعداد مدونة وطنية للمنتجات (السلع، التجهيزات، والمدخلات)، بهدف إعلام المستثمرين ومقدّمي الطلبات حول القدرات الإنتاجية الوطنية

9. مدى مساهمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع الاقتصاد الجزائري من بداية تطبيق النموذج 2016 إلى غاية سنة 2023:

لإبراز مدى مساهمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع الاقتصاد الجزائري من بداية تطبيق النموذج 2016 إلى غاية سنة 2023، سنتطرق إلى دراسة تنويع القاعدة الإنتاجية والصادرات خلال هذه الفترة (بلعباس و زايري، 2023، صفحة 259):

1.9. تنويع القاعدة الإنتاجية خلال الفترة: 2016-2023

يمكن إبراز تنويع القاعدة الإنتاجية خلال الفترة 2016-2023 من خلال دراسة تطور مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، كما يلي:

1.1.9. تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة :2016-2023

يُعد الناتج الداخلي الخام من أبرز المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى نمو النشاط الاقتصادي الوطني خلال فترة زمنية محددة، ويُبيّن الجدول أدناه تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

جدول رقم (01): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: 2016-2023

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج الداخلي الخام	17514.6	18876.2	22683.8	23090.1	20902.1	25157.8	32028.4	33638.3

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

يتضح من الجدول السابق تذبذب في نمو قيمة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 2016-2023، حيث انتقل من 17514.6 مليار دينار عام 2016 إلى 23090.1 مليار دينار عام 2019، ثم انخفض إلى 20902.1 مليار دينار عام 2020، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى سنة 2021 ليسجل 25157.8 مليار دينار، ويستمر في الارتفاع إلى أن يصل 33638.3 مليار دينار عام 2023، ويرجع هذا التذبذب إلى تقلبات أسعار النفط عالميا كما سنوضحها لاحقا.

2.1.9. تطور مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 2016-2023

من أجل تقييم مدى تنوع القاعدة الإنتاجية خلال فترة الدراسة، سيتم تحليل تطور نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج الداخلي الخام، وذلك على النحو التالي:

-مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام:

سيتم فيما يلي عرض تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 2018-2023

جدول رقم (02): تطور مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 2018-2023

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة بالمليار دينار	/	/	3150.0	2766.0	1542.6	3260.5	6278.3	4831.5

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

يتضح من الجدول أعلاه تذبذب في قيمة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة 2016-2023، ويفسر هذا التذبذب بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ترتبط الصناعات الاستخراجية (وخاصة المحروقات) بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2016-2023:

جدول رقم (03): تطور أسعار النفط خلال الفترة: 2016-2023

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سعر النفط دولار/برميل	45.00	54.1	71.3	64.4	42.1	72.7	103.7	83.7

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

-مساهمة قطاع الفلاحة والصيد والغابات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة: 2016-2023

يُعد القطاع الفلاحي ركيزة أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يجعله عنصرًا محوريًا في بلوغ الأمن الغذائي. كما يُعتبر من البدائل الاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، ويُبرز الجدول التالي تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023:

جدول رقم (04): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2023

السنوات/القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة (مليار دينار)	2140.3	2219.1	2486.2	2589.8	2619.8	2759.2	3323.1	4314.1

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

يتّضح من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام قد شهدت تزايدًا بطيئًا خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، ويُعزى هذا النمو المحدود إلى الأداء المتواضع للقطاع مقارنة بالإمكانات المتوفرة والجهود المبذولة لتطويره وتعزيز مردوديته

-مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2023:

لا تقل أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية عن أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية في دعم النمو الاقتصادي، ويعرض الجدول التالي تطور نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023:

جدول رقم (05): تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال والعمومية في الناتج الداخلي الخام.

السنوات/القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة (مليار دينار)	2072.9	2203.7	2932.2	3151.1	3058.7	3441.5	3843.6	4314.7

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع البناء والأشغال العمومية يسهم بنسب متواضعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر مقارنة بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع.

2.9. تنويع الصادرات خلال الفترة: 2016-2023

يُعد تنويع الصادرات أحد الأهداف الأساسية التي يسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيقها، ولتقييم مدى تنوع الصادرات الجزائرية، سيتم التطرق إلى تطور قيمتها خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023 كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (06): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2016-2023

المتغيرات/السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات المحروقات القيمة (مليون دولار)	27919	33202	38938	33168	20231	35190	59551	50496
صادرات خارج المحروقات القيمة (مليون دولار)	1391	1367	2218	2068	1902	4495	5815	5759

المصدر: (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2022و 2024، صفحة 24)

تُظهر معطيات الجدول أعلاه أن صادرات المحروقات لا تزال تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة مرتفعة، في حين بقي نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفًا، ويُعَدّ هذا مؤشّرًا على أن مساهمة النموذج الجديد للنمو، من خلال تبني مقاربة التنويع والتحول الهيكلي، لم ترقَ بعد إلى المستوى المطلوب، وهو ما يتجلى في محدودية أثره على رفع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية.

10. نقائص وانتقادات النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

رغم الأهداف الطموحة التي حددها النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، فقد تعرّض لعدة انتقادات، خاصة من قبل وسائل الإعلام والمراقبين الاقتصاديين، نظرًا لغموض بعض محاوره وغياب الإرادة السياسية الواضحة في تطبيقه بعد المصادقة عليه. وفيما يلي أبرز المآخذ المسجلة على هذا النموذج (العايب، 2020، صفحة 47):

1.10. ضعف مصداقية السيناريوهات المالية:

-اعتمد النموذج على سيناريوهين ماليين لتوقع أداء المالية العامة للفترة (2016–2019)، أحدهما متفائل بارتفاع أسعار النفط، والآخر متشائم باستمرار انخفاضها، إلا أن كلا السيناريوهين توقعا استمرار العجز المالي.

-في السيناريو المتفائل، ومع افتراض سعر نفط قدره 50 دولارًا للبرميل سنة 2017 و55 دولارًا سنة 2018، توقعت الحكومة عجزًا بنسبة 1.9% من الناتج الداخلي الخام، شرط ارتفاع الإيرادات بـ 11% وثبات سعر الصرف عند 108 دج للدولار، وتضخم بـ 4.%

-غير أن الواقع خالف تلك التوقعات، حيث سجل الدينار انخفاضًا إلى 110 دج سنة 2016، ومعدل تضخم بـ 6.4%، ما زاد من الضغوطات على الموازنة العامة.

2.10.غياب آليات لقياس مردودية النفقات العمومية:

-نص النموذج على ضرورة تحقيق إنتاجية أعلى للإنفاق العمومي، دون توضيح آليات أو مؤشرات عملية لقياس هذه الإنتاجية.

-يطرح ذلك إشكالات حول مدى استعداد المواطن لتغطية تكاليف خدمات كانت سابقًا مدعومة كالصحة والتعليم، في ظل التحول نحو مفهوم "الدعم الذكي."

3.10. ضعف التركيز على تكوين الكفاءات في مجال الرقابة:

-ركّز النموذج على تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج، متجاهلًا أهمية التأهيل في مجالات الرقابة التي تُعد ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة ما يتعلق بمكافحة التهريب، مراقبة جودة المنتجات، وحماية الملكية الفكرية.

4.10. تجاهل ظاهرة الفساد والاقتصاد الموازي:

-لم يتناول النموذج بوضوح قضية الفساد رغم تأثيرها الكبير في استنزاف الموارد.

-كما لم يُدرج تحليلاً لتكاليف المنتجات المغشوشة والمقلدة على الاقتصاد، وهي ظواهر تضعف ثقة المستثمرين.

5.10.غياب خطة تنفيذية واضحة: انتقد بعض الخبراء، مثل وزير الطاقة والمناجم الأسبق شكيب خليل، النموذج بسبب غياب تفاصيل التنفيذ، وعدم تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق الإجراءات ولا الآجال الزمنية اللازمة لكل إجراء.

6.10.محدودية فاعلية النظام البنكي وسوق رؤوس الأموال:

-رغم الحديث عن إصلاح النظام البنكي، إلا أن السوق لا يزال يهيمن عليه القطاع العام، الذي يُعاني من ضعف القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية.

-تكاليف استخدام الأدوات المصرفية (مثل بطاقات الدفع الإلكتروني) تُعد مرتفعة بالنسبة للحد الأدنى للأجور، ما يُقيد الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

-إضافة إلى ذلك، يظل التعاون ضعيفًا بين النظام البنكي ومؤسسات الأمن، ما يعرقل إدماج القطاع غير الرسمي ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.

7.10.التركيز على الجباية كأداة للإقلاع الاقتصادي: يعكس اعتماد النموذج على رفع الضرائب كمصدر رئيسي للتمويل غياب رؤية تنموية واضحة، إذ لا يمكن اعتبار ذلك جزءًا من تخطيط استراتيجي حقيقي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية الهيكلية.

8.10.غياب التقييم والتحديث الدوري للنموذج:

-منذ المصادقة عليه في جويلية 2016، لم يتم مراجعة أو تحيين النموذج رغم التطورات الاقتصادية المتسارعة، كهبوط أسعار النفط وتغير العلاقات التعاقدية الدولية.

-رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 18-86 في 5 مارس 2018، والخاص بآلية متابعة الإصلاحات في سياق التمويل غير التقليدي، فإن ذلك لم ينعكس بفعالية في التطبيق العملي أو في تحديث النموذج.

11. تحليل النتائج:

-التنويع الاقتصادي في الجزائر ما يزال محدودًا رغم تبني نموذج اقتصادي جديد، نتيجة لهيمنة قطاع المحروقات وضعف القاعدة الصناعية والزراعية.

-النموذج الاقتصادي الجديد للنمو يعكس توجهًا استراتيجيًا صائبًا لكنه يفتقر إلى خطة تنفيذية واضحة، وجداول زمنية واقعية، ومؤشرات لقياس الأداء.

-القطاع الخاص ما يزال يعاني من عراقيل تنظيمية وهيكلية تحد من مساهمته الفعلية في التنويع الاقتصادي.

-ضعف الإصلاحات المؤسسية والحوكمة يؤثر سلبًا على فعالية السياسات الاقتصادية، وعلى قدرة الجزائر في تحقيق تحول هيكلي حقيقي.

-النموذج أهمل بعض القطاعات الحيوية مثل الفلاحة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، والتي يمكن أن تشكل روافع قوية للتنويع.

وبناء على النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

-**تسريع إصلاح الإطار المؤسسي والحوكمي** :من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة البيروقراطية، وتفعيل الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات العمومية.

-**إعداد خطة تنفيذية تفصيلية للنموذج الاقتصادي الجديد** :تتضمن أهدافًا زمنية، ومؤشرات أداء، وتحديدًا دقيقًا للجهات المسؤولة عن التنفيذ والتقييم.

-**دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال** :عبر تسهيلات مالية، وتكوينات تقنية، وتوسيع الولوج إلى التمويل البنكي ومرافقة الأعمال.

-**تنشيط سوق رؤوس الأموال** :من خلال إدماج بورصة الجزائر في منظومة تمويل المشاريع الاستثمارية، وتشجيع المؤسسات الخاصة على دخولها.

-**إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي** :باعتباره عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، عبر تحديث آليات الإنتاج والتسويق.

-**تركيز أكبر على الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي** :باعتباره أحد أكبر محركات النمو المعاصر، ويجب أن يكون ضمن أولويات النموذج الجديد.

-**تعزيز الاندماج الإقليمي والدولي** :عبر تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، والانخراط الفعلي في الاتفاقيات التجارية القارية والدولية.

-**إنشاء هيئة مستقلة لتقييم وتحيين النموذج الاقتصادي** :تسهر على مراجعة مستمرة للأهداف، بناءً على المعطيات الاقتصادية المحلية والدولية.

12. خاتمة:

لقد أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية المالية، وفي السياق الجزائري، ورغم إطلاق النموذج الاقتصادي الجديد للنمو سنة 2016 بهدف تقليص الاعتماد على المحروقات، إلا أنّ فعالية هذا النموذج ظلت محدودة بفعل عدة تحديات هيكلية ومؤسسية.

فالمحتوى النظري والسياسي للنموذج يُظهر طموحًا واضحًا نحو تحول هيكلي، إلا أنّ التطبيق العملي يعاني من بطء في الإنجاز، وضعف المتابعة، وتضارب الصلاحيات، إلى جانب غياب آليات قياس دقيقة ومستمرة. ومن هنا، يظل نجاح النموذج مرهونًا بالإرادة السياسية، وتحسين الحوكمة، وتعزيز البيئة المؤسسية، وتطوير أدوات التنفيذ والمتابعة.

12. قائمة المراجع:

1. OECD/United Nations . (2011). Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. OECD Publishing.
2. المرسوم التنفيذي رقم 18-86 ، (المؤرخ في 05 مارس 2018)، المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي،الجريدة لرسمية رقم 15.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60، الثلاثي الثالث (2022)، والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم 68، الثلاثي الثالث (2024).
4. سيد محمد شكوري،(2012)،شكوري سيد محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه)،تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
5. عبد القادر روشو، (2021)،الاقتصاد الجزائري ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12(العدد 03).
6. بلعباس صفية، زايري بلقاسم،(2023)، تقييم دور النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02.
7. فاطمة بن يوب، و سهام بوفلفل،(25 و26 ماي أفريل، 2017)، دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط.
8. كريمة بقة، و علي عز الدين،(2023)،التنويع الاقتصادي في الإمارات، مجلة التنمية الاقتصادية ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08.
9. كهينة رشام، ى قاصمي، و آسيا، (2023)، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات مالية، المجلد 03(العدد 01).
10. مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس، (سبتمبر 2017)، مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس .
11. موسى باهي، و سعاد شعابنية، (25 و 26 أفريل، 2017)، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي،ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار النفط، يومي 25 و26 افريل 2017،قالمة، ص 11و12.
12. موسى باهي، و كمال رواينية، (ديسمبر، 2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المحرر) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد 05).
13. ياسين العايب،(2020)،تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الاوضاع المحلية والدولية الحالية:أ أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟